التجربة البرلمانية في كردستان العراق عام ١٩٩٢ الاسباب والنتائج

الكلمات المفتاحية : التجربة، البرلمانية، كردستان

بحث مستل من أطروحة دكتوراه

م٠م٠ايمن عبد عون
جامعة ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية
Aymanabd12@gmail.com

ا٠د٠عبدالرحمن ادريس صالح
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
Rahman.albeaty@gmail.com

الملخص

مثلت الاحداث التي شهدها العراق مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين بداية لمرحلة جديدة شهدتها كردستان العراق، اذ شكل غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وما نتج عن ذلك الغزو من احداث داخلية للعراق أهمها اندلاع انتفاضة شعبية عام ١٩٩١ ضد الحكومة العراقية في العديد من المحافظات منها اربيل والسليمانية ودهوك، كانت بمثابة حافزاً جديداً للكرد في الحصول على نوع خاص من الحكم في كردستان العراق، لتشهد كردستان حالة من عدم الاستقرار جراء اندلاع الانتفاضة الشعبية عام١٩٩٩، وما تبعها من ردة فعل حكومية انتهت بهجرة مليونيه للكرد نحو الاراضي التركية والايرانية في ظل ظروف بيئية واقتصادية صعبة للغاية، لتصبح كردستان العراق تحت تأثير الدول الاقليمية والمصالح الدولية. في ظل تلك التطورات تمكن الكرد من تحقيق مكاسب مهمة لكردستان وفق نصوص دستورية وبصيغة قانونية، بدأها الكرد بإجراء انتخابات واقامة برلمان (المجلس الوطني الكردستاني) وتشكيل حكومة محلية داخل كردستان العراق بمعزل تام عن الحكومة العراقية.

المقدمة

خاض الكرد في العراق حروبا عديدة لسنوات طوال ضد الحكومات العراقية المتعاقبة، قدموا خلالها الكثير من التضحيات، والحقت بهم العديد من الخسائر المادية والبشرية، الا ان حرب الخليج الثانية[١]، وخاصة بعد الموقف العربي الرافض للاحتلال للكويت، ومطالبة معظم الدول العربية الحكومة العراقية بالانسحاب، واستثمار الولايات المتحدة الامريكية ذلك الموقف بحربها ضد العراق، التي شنتها على اثر غزو العراق لدولة الكويت في ٢ اب١٩٩٠، كان فرصة كبيرة للكرد الذين عملوا على الاستفادة منها بشكل غَير وجه كردستان السياسي.

يشتق البحث فرضياته التي تتعلق بجوهر اسباب قيام التجربة البرلمانية في كردستان، والعمل على اختبار كل فرضية وفق المعطيات الداخلية والخارجية للعراق لإثبات صحتها أو فشلها في الاجابة. وهي كما يلي:

١. هل شكلت الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١ بداية لأمل كردي جديد؟
٢. هل تسببت الاجراءات الحكومية التي اتعبت الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١، بازدياد تصاعد مطالب الكرد القومية والتدخل الاقليمي والدولي؟
٣. هل كانت الاسباب والمبررات التي دفعة الكرد لإقامة برلمان وحكومة خاصة بهم في كردستان موضوعية أم لا؟

المبحث الاول: الانتفاضة الكردية وأثرها على الواقع في كردستان العراق:

استغل الكرد تطورات الحرب الامريكية على العراق ليعلنوا عن القيام بانتفاضة اطلق عليها اسم (راثة رِين) وتعني (الانتفاضة)، ضد الحكومة العراقية في ٤ اذار ١٩٩١، في اغلب مناطق كردستان، وكانت امتداد لانتفاضة الشعب العراقي في جنوب ووسط العراق والتي اندلعت في ١ اذار ١٩٩١، الامر الذي هدد بسقوط نظام الحكم في العراق[٢]، بعدما قام الكرد بالسيطرة على مراكز الشرطة، والمباني الحكومية، واتسمت تلك المدة بحدوث فراغ امني في العديد من محافظات العراق، وهو ما استغله الكرد في بسط نفوذهم، وتمكنوا كذلك من السيطرة على مدينة كركوك بالكامل[٣]، ذلك من خلال تهيئة المقاتلين وتوفير السلاح والعتاد، حتى دفعت الاحداث بالأفواج الكردية التي كانت مواليه للحكومة للاستجابة للقيادة الكردية وانضمت تحت لوائها[٤]، والتي كانت قد فتحت قنوات للتفاهم معها من قَبلْ، ويمكن ان نرجع ذلك لعدة اسباب: منها الحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم في حال سقوط النظام السياسي في بغداد وسيطرة الحركة الكردية بشكل تام، او لربما انها لم يكن لها ولاء حقيقي للحكومة وما دفعها للعمل معها هو الحاجة للمال من اجل العيش في ظل الاوضاع الصعبة التي كان يعيشها الشعب العراقي انذآك.

توعدت الحكومة العراقية بالرد على ما حدث في كردستان اذ نشرت جريدة الثورة تحذير الحكومة، ان تسلل البعض من خارج الحدود محاولين تصوير افعالهم الغادرة بانها خدمة لأكراد العراق والدفاع عن حقوقهم، مؤكدة على تجربة السنوات الثلاثين الماضية، ومتهمة الحركة الكردية التي ارتبطت بالأجنبي او اعتمدت عليه سياسيا او عسكريا او ماديا بانها لم

تحقق للكرد غير الخسائر والدمار، مشيرة الى ان كل تلك الحركات انتهت بالفشل عندما تغيرت المواقف السياسية الدولية في المنطقة[٥]، وقد اشار ايضاً الى ان القوى الاجنبية من كان في المنطقة او خارجها استخدمت الكرد كورقة سياسية تناور بها لتحقيق اغراض سياسية معروفة... مذكراً بما اسماه بـ(مغامرة مصطفى البارزاني) بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٥، وكيف انتهت آنذاك[٦]. لم يخل التهديد من التحذير والوعيد برد حاسم من قبل الحكومة، الا انه وبعد سيطرت القوى الكردية على كركوك، يذكر مكرم الطالباني[٧]، ان رئيس الجهورية كان قد ارسل اليه بعد قيام الكرد بالانتفاضة وسيطرتهم على العديد من المناطق، منها كركوك وطلب منه الذهاب الى كردستان والتحدث مع الزعماء الكرد بان يتم تزويد بغداد بالنفط من كركوك، والسماح بمرور الاغذية الى بغداد، مقابل عدم قيام الحكومة بعمليات عسكرية في المنطقة الكردية[٨].

ان السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة ضد الشعب العراقي ومنه الكرد، وما قامت به من اعدامات واعتقالات، افرزت ما يمكن ان نطلق عليه ظاهرة (عزل المجتمع عن الدول)، وكان ذلك واضحاً إذ بمجرد ان ادرك الشعب ومنه الكرد ان الدولة فقدت زمام المبادرة بالسيطرة، قامت بالانتفاضة ضدها، إذ عدها الكرد فرصة كما باقي العراقيين ليعبروا عن حالة الاستياء التي كُتمت لسنوات خاصة بعد تصريح الرئيس الامريكي جورج بوش الأب (George Bush)[٩]، في ٢٩ شباط١٩٩١، والذي كان قد تولى رئاسة الحكومة الامريكية للمدة(٢٠ كانون الثاني١٩٨٩ الى ٢٠ كانون الثاني١٩٩٣) الذي خاطب فيه العراقيين بان ينتفضوا ويمسكوا بزمام الامور، وهو ما فهم بشكل خاطئ بانها دعوة للانتفاضة، إذ برهنت الايام تخلي الولايات المتحدة عن الذين انتفضوا ضد النظام؛ اذ يجد الباحث ان الانتفاضة انطلقت بشكل عفوي في بداية الامر، لكن بعض الدول حاولت استغلالها، الامر الذي أدى للقضاء عليها بحجة انه لو كُتب لها النجاح لكانت الدولة العراقية القادمة تخضع للانتماءات طائفية، وبكل تأكيد هذا ما دفع دول اخرى ان تعمل بالضد من الدول الداعمة للمنتفضين، ومنها المملكة العربية السعودية التي مارست الضغط على الولايات المتحدة الامريكية بان تسمح للحكومة العراقية باستخدام القوة لقمعها، لتبدأ الاخيرة بقمعها من الجنوب وصولاً الى شمال العراق. رغم ذلك يذكر جيمس بيكر، ان الانتفاضة في الجنوب والشمال أسهمت في تعزيز قبضة الحكومة العراقية على السلطة بدلاً من أن تضعفها كما نأمل[١٠].

قامت الحكومة وبعد موافقة الولايات المتحدة الامريكية التي كانت قد اعطت اشارات للحكومة العراقية منها ان ما يحدث في العراق شأن داخلي لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية التدخل فيه، كان قد فهمتها الحكومة اشبه بالضوء الاخضر للقيام بهجوم عسكري من خلال طائرات الهليكوبتر والمدرعات والدبابات واستخدامها ضد المنتفضين لقمع الانتفاضة بطرق وحشية خلفت الالاف من القتلى، فضلا عن النزوح الجماعي والتهجير القسري والاعتقالات التي شملت مناطق جنوب وشمال العراق، من اجل اعادة سيطرة الحكومة على الاوضاع من جديد[١١]، كان استخدام القوة المفرطة هي السمة الغالبة على تطورات الاحداث خلال تلك المدة، إذ قصفت الطائرات وضربت الدبابات المدن ومن فيها من المدنيين بوحشية، وعملت الحكومة على رفع الشعارات الطائفية من اجل تعزيز شرعيتها[١٢]، يبدو ان موقف الولايات المتحدة الامريكية بموافقتها على استخدام الاسلحة الثقيلة وطائرات الهليكوبتر من قبل الحكومة العراقية بهذه الطريقة، دليل على شعورها بالخوف من ان يكون البديل للنظام معارضاً للسياسة الامريكية وغير منسجم مع مصالحهم في المنطقة، وهذا يعزز فهم موقف الادارة الامريكية بشكل خاطئ من قبل المعارضة العراقية والشعب العراقي، ويمكن لنا ان نؤيد ما ذهب اليه بعضهم بان الامريكيين كانوا يرغبون بدفع القوات العسكرية العراقية باللجوء للقيام بانقلاب عسكري، وكما هي العادة المألوفة في العراق في تغيير انظمة الحكم، وبذلك تضمن الولايات المتحدة الامريكية وصول دكتاتور جديد يكون اكثر تفهماً لعلاقة الاخيرة مع العراق[١٣].

استطاعت قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص في نهاية شهر اذار من العام نفسه، من اعادة السيطرة على المدن في كردستان العراق[١٤]، اذ كانت ذاكرة الشعب الكردي مازالت تحتفظ بالذكرى الأليمة عندما استخدمت الحكومة السلاح الكيمياوي في حلبجة، وهو ما تسبب بتأجيج الخوف من احتمالية استخدام تلك الاسلحة من جديد، فبدأ الكرد بنزوح جماعي نحو الجبال تجاه كل من تركيا وايران، في اوضاع جغرافية ومناخية صعبة جداً[١٥]، كانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تحقيق سياسة توازن القوى في منطقة الخليج، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك لم تهمل الكرد، رغم انها لم تكن تولي الكرد اي دور محدد فيما يخص الشرق الاوسط خلال عقد الثمانينات[١٦]، لكن تطور الاحداث وازدياد احتمالية تهديد العراق لدول اخرى بعد احتلال الكويت، وخلال حرب الخليج الثانية وما رافقها من تطورات داخلية للعراق منها النزوح الجماعي للكرد، هو ما دفع الولايات المتحدة الامريكية لحماية مصالحها

الاقتصادية، والاستفادة من معارضة الكرد للحكومة العراقية. اذ يشير الكاتب ماجد الماجد فيما يخص انتفاضة الشعب العراقي، انه وبشكل مفاجئ اصبحت المسألة الكردية هي المستحوذ على وسائل الاعلام العالمية، في المقابل لم يتم التركيز على قضية النظام السياسي في العراق، وهو ما اثار الشكول بان الغرب يعمل على استغلالها للعب دور اكبر في المنطقة[١٧].

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها، جادة بان تنهي نظام صدام، وكما اشرنا خوفاً من البديل الذي اخذ يلوح بالأفق من خلال الانتفاضة، لتستفيد الحكومة من تلك الظروف وتعود لتبسط نفوذها على مجمل الاراضي في كردستان العراق بداية شهر نسيان ١٩٩١، لتنتهي محاولة الكرد بهجرة مكللة بمزيد من اليأس والاحباط[١٨]، وهو ما وصفه الكاتب موسى السيد علي بقوله: "من جديد بدا ان الكرد قد وقعوا في الفخ، أو أنهم ذهبوا اليه بأقدامهم"[١٩]، ولعل تساؤلات تطرح نفسها: هل كانت الهجرة المليونية للكرد بدافع ما؟ ام انها عفوية؟ دون تدخل اي من الزعماء الكرد، او من الدول التي كانت دائماً ما تحاول استغلال المسألة الكردية لصالحها، بهذا الصدد يذكر جلال الطالباني في مذكراته بان "الاعداد كانت كبيرة وضخمة الى درجة لم يكن بوسعنا ان نوقفها ... وحين طلبت منهم العودة لم يستمع إلي احد... _ليعود الطالباني_ فيروي حادثة كانت قد حصلت معه خلال مشاركته في ندوة خاصة عن العراق في الكلية الحربية في الولايات المتحدة الامريكية، بعد فشل الانتفاضة بان احد الحاضرين في تلك الندوة كان قد اشار اليه وقال "هذا بحق رجل يتمتع بذكاء خارق، في الحقيقة لقد ابدع اسلوباً ناجحاً حين نجح بكسب تعاطف العالم لأول مرة بتاريخ الشعب الكردي من خلال تشجيع وحث الملايين من شعبه على الهجرة، فهذه الهجرة المليونية هي التي دفعت العالم من اقصاه الى اقصاه ان يهب لمساعدة هذا الشعب، وكل ذلك بفضل هذا الرجل"[٢٠]، لم ينفِ الطالباني مسؤوليته عن ذلك في حينها، وهنا تتجلى بعض الاجابات المحتملة لأسباب الهجرة هي:

١. قد تكون الهجرة عفوية وحاول الزعماء الكرد استغلالها فيما بعد كونها اصبحت امراً واقعاً وحتمياً.

٢. ربما استغل بعض الزعماء الكرد ردة الفعل الحكومية ضد الانتفاضة، الامر الذي دفعهم الى تشجيع الناس على الهجرة، ولكن لم يكونوا يتصورون انها ستكون بتلك الاعداد الكبيرة، مما اضطرهم للتراجع فيما بعد او محاولة ايقاف النازحين وارجاعهم.
٣. بكل تأكيد ان تصور الامريكيين بانه هناك من دفع الكرد للهجرة لم يكن عن فراغ، دون أدلة تثبت لهم ذلك. وهذا ما يثير الشكوك بان أيادٍ خفية كانت تقف وراء تلك الهجرة.

أثارة ازمة النزوح الجماعي الرأي العام العالمي، بعد تداول العديد من الصور للنازحين الكرد وهم يواجهون ظروف صعبة وقاسية، خاصة وانها كانت في اواخر فصل الشتاء وكان الجو بارداً، فضلا عن انها مناطق جبلية عالية الارتفاع، اذ تعرض العديد من الكرد للموت، وهذا ما اكده وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جيمس بيكر، ان حجم الكارثة كان كبيراً، ووصفها بانها لا تطاق بمعنى الكلمة[٢١]، وعلى اثر ذلك تدفقت المساعدات الانسانية للكرد[٢٢]، ودخلت وكالات الاغاثة والمنظمات الدولية التي أدت دوراً اساسياً في انقاذ النازحين[٢٣].

اسهمت الهجرة المليونية وما رافقها وتبعها من تطورات حصول الكرد على اعتراف دولي حقيقي بأهمية المسألة الكردية في العراق، الامر الذي دفعها بشكل اقوى نحو التدويل، وبروز المسألة الكردية على مسرح الاحداث والتطورات الدولية، التي كانت نتيجتها سماح تركيا للاجئين بدخول اراضيها بعد ان رفضت في بادئ الامر، وأغلقت حدودها بوجوههم[٢٤]، مما دفع المجتمع الدولي ببذل جهود اكبر تمخض عنها صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٨٨) في ٥ نيسان١٩٩١[٢٥]، والتي على اثره تم تأسيس قوة الرد السريع متعدة الجنسيات والتي اطلق عليها ما يعرف بـ(قوة المطرقة المتأهبة) في ١٧ نيسان١٩٩١، من قبل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا والدول الاخرى المتحالفة معهم، لتوفير (منطقة الملاذ الامنة)[٢٦]، لتبدأ ما عرف بـ(عملية توفير الراحة)[٢٧]، من اجل القيام توفير الملاذ الامن للكرد العراقيين وذلك من خلال دفع القوات العراقية، وفق خط العرض (٣٢) جنوباً وخط العرض (٣٦) شمالاً، وحظر الطيران العراقي[٢٨]، علما ان رئيس وزراء تركيا هو من اقترح خلق منطقة الملاذ الامن، والتي تبناها رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر، وتقدم به في مؤتمر القمة للقادة الاوروبيين الذي عقد في لوكسمبورغ في ٨ نيسان١٩٩١، وايدته الولايات المتحدة

الامريكية، فصدرت على اثر ذلك موافقة الدول المشاركة بالمؤتمر، إذ تمحض عن ذلك تقديم تلك الدول العون للنازحين الكرد، وتوفير مخيمات مؤقته من اجل التهيئة لإعادتهم الى مناطق سكناهم في شمال العراق، فضلا عن عودة عناصر المعارضة الكردية من الحزبين الكرديين (الاتحاد والديمقراطي) مستفيدين من الملاذ الامن الذي وفرته تلك الدول، وانسحاب القوات العراقية بشكل كامل من مناطق كردستان في تشرين الاول١٩٩١[٢٩]، ومن الجدير بالذكر تجاهلت الولايات المتحدة الامريكية وبشكل متعمد اقامة (ملاذ آمن) للمحافظات العراقية المنتفضة في جنوب العراق والحد من جرائم الابادة الجماعية التي ارتكبها النظام البائد فيما بعد. وبهذا الصدد يذكر الفريق الركن نجيب الصالحي انه ألتقى احد المسؤولين الامريكيين وكان قد سأله عن سبب موافقة الادارة الامريكية منح الكرد منطقة آمنه ولم يتم ذلك لمحافظات جنوب العراق التي كانت اكثر وطأة على النظام في الانتفاضة؟ فأجابه ان الكرد تمكنوا من نقل قصتهم ومعاناتهم للإعلام الغربي وهو ما اخفق به المنتفضين في المحافظات الجنوبية[٣٠]، فيما يؤكد جيمس بيكر ان البنتاجون كان قد عارض ورفض اقامة ملاذ الآمن للمحافظات الجنوبية بقوله "عارض توصية لجنة النواب بإقامة منطقة منزوعة السلاح بجنوب العراق تقوم قوات الأمم المتحدة فيها بمهام الدورية"[٣١]، وهو ما يدلل ان الإدارة الامريكية كانت تعمل وفق مصالح محددة. بعدما منحت ذات الادارة الضوء الاخضر للقوى الكردية الراغبة في تشكيل كيان خاص بها، والتعلق بأمل ان يتيح لها ذلك فرصة اقامة دولة كردية مستقلة[٣٢]، لتمثل تلك المدة بداية جديدة للعلاقات الامريكية– الكردية، والتي كانت بمثابة الحافز الجديد للقادة الكرد من اجل الحصول على المكاسب ومواصلة النضال في سبيل تحقيق الحكم الذاتي، في الوقت الذي اعربت فيه الحكومة العراقية عن رفضها لتشكيل تلك القوة وعدتها خرقاً لسيادة العراق.

نشرت جريدة الثورة، ان كل من الصين وروسيا كانتا قد تحفظت في مجلس الامن على تشكيل تلك القوة، على اعتبار ذلك تدخلاً في شؤون العراق الداخلية[٣٣]، كما واعلن وزير الخارجية العراقية آنذاك احمد حسين، رفض العراق تشكيل تلك القوة معتبراً ان محاولات الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا بهذا الخصوص هو انتهاك جديد لسيادة العراق، وما هو الا ذريعة للتدخل بحجة حماية الكرد، واكد ان التفاهم والاتفاق ما بين الحكومة والاحزاب الكردية هو شأن داخلي، وان اي تدخل خارجي لن يكون الا عمل عدواني ينتهك

سيادة العراق[٣٤]، الامر الذي دفع الحكومة العراقية لتبني مشروع فتح مفاوضات جديدة مع الكرد، من اجل التقليل من حجم الضغط الخارجي، ومحاولة تحييد الكرد بعدم الذهاب بعيداً نحو الخارج، خاصة وان الحكومة كانت قد خسرت تجربة الضغط والقتل الجماعي والعنف لإخضاع الكرد لسلطتها[٣٥]، وهو ما ارغمها بالاعتراف على انها امام ضرورة ملحة لتغيير نهجها _تجاه الكرد_ الذين كانوا يمثلون الحجة الاكبر في المزيد من التدخل الدولي.

بادرت الحكومة العراقية من خلال برزان التكريتي[٣٦]، للشروع بالمفاوضات مع الكرد الا انهم رفضوا ذلك، وكانت دعوة اخرى من الحكومة لبدء المفاوضات على اثر الهجرة المليونية، بعد ان أبدت الحكومة العراقية استعدادها في تقديم الحلول لتلك المشكلة على اساس قانون الحكم الذاتي الصادر في اذار ١٩٧٤، وبعد موافقة الجبهة الكردستانية[٣٧]، بدأت المفاوضات مع الحكومة والتي كانت في جولتها الاولى برئاسة جلال الطالباني، اما الجولة الثانية وما تبعها فكانت برئاسة مسعود البارزاني[٣٨]، اذ يمكن عد شروع الطرفين باستئناف المفاوضات من جديد كان بسبب حاجة الطرفين لتلك المفاوضات، فالحكومة العراقية كانت ترغب بكسب الوقت لترتيب الوضع الداخلي للبلاد تارة، وعدم فسح المجال باستغلال المسألة الكردية من قبل الجهات الخارجية تارة اخرى، اما الكرد لم تكن الثقة قد تعززت بعد بالدعم الخارجي. خاصة وان بعض الزعماء الكرد كان يعتقد انهم قد وقعوا بالفخ من جديد نتيجة سماح الولايات المتحدة الامريكية للحكومة العراقية بقمع الانتفاضة[٣٩]، وفي هذا الجانب أكد الدكتور محمود عثمان على ان الكرد كانوا قد ارتكبوا خطأً بالتفاوض مع الحكومة خلال تلك المدة، في الوقت الذي كان فيه قرار (٦٨٨) يتضمن فضح جرائم الحكومة العراقية ضد الكرد والتعريف بمظلوميتهم، وهو ما يمكن الاستفادة منه بشكل اوسع، الا ان المفاوضات كانت قد قوضت بعض الفقرات التي جاء بها ذلك القرار[٤٠].

المبحث الثاني: اخفاقات الحوار والتفاوض مع الحكومة العراقية وقيام التجربة البرلمانية في كردستان العراق

حَمِلَ جلال الطالباني مشروعاً جديداً للحكم الذاتي كانت قد اسندته الجبهة الكردستاني الى اتفاق ١١ اذار ١٩٧٠[٤١]، تضمن مشروع الجبهة الكردستانية للحكم الذاتي العديد من المواد شملت اسس الحكم الذاتي في كردستان العراق اهم ما جاء فيه هو الميزانية العامة للإقليم وكيفية تخصيصها والحصول عليها، كما وتضمن المشروع هيئات الحكم الذاتي ممثلة

بالمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي مؤكداً على طبيعة العلاقة ما بين السلطة المركزية وادارة الحكم الذاتي، فضلاً عن ما تضمنه المشروع من ملحقات، اكد من خلالها على الوحدة الوطنية ووحدة الاراضي العراقية، مطالباً بإصدار عفو عام عن جميع الكرد المحكومين والموقوفين، واعادة الموظفين الى الخدمة في الدوائر الحكومية والقوات المسلحة، والسماح بعودة الطلبة المفصولين لأسباب سياسية وغيرها من المطالب[٤٢]، ومن الاجدر هنا ان نتساءل: لماذا وافقَ الاكراد على استئناف المفاوضات مع الحكومة العراقية على الرغم من صدور القرار الاممي ٦٨٨؟ ربما يرجع إلى ان الحركة الكردية بعد القرار الاممي لم تتلقَ الدعم الكامل الذي يحفظ لها مكانتها في المجتمع الكردي، ولأنها كانت على قناعة بقدرتها على المفاوضات بقوة التأثير التي لم تكن تمتلكها في السابق، في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الحكومة العراقية انذآك، مما يعني حصولها على قدر أكبر من المكاسب، وبالتالي يمكنها تحقيق ما تطمح اليه من دون الاعتماد على وعود الدعم الخارجي الذي قد يظهرها بزي المستجدِ للمساعدات الانسانية، وتجلى ذلك واضحاً في اعلان مسعود البارزاني بان "الحرب لن تحل المسألة الكردية، والديمقراطية اهم من الضمانات الدولية"[٤٣]. حاولت الحكومة تسليط الضوء على تلك المفاوضات من خلال وسائلها الاعلامية، والتي كانت رسالة مقصودة للخارج بان المبادرة لاتزال بيد الحكومة العراقية لتسوية الخلاف مع الكرد، وهي قادرة على ايجاد حل للمسألة الكردية في العراق من خلال الاتفاق مع الجبهة الكردستانية، فنشرت جريدة الثورة صوراً للوفد الكردي خلال المفاوضات، وجزء مما كان يدور خلالها، واشارة الى الوعود التي اطلقتها للكرد، ومنها اصدار عفو عام عن الهاربين والمتسببين بأعمال الشغب والتخريب في كردستان[٤٤].

اعلنت الحكومة العراقية التزامها بتطبيق بنود اتفاق عام ١٩٧٠، وايجاد حل وطني، ومن طرفه أكد وفد الكردي برئاسة مسعود بارزاني في ١٩ ايار ١٩٩١، وخلال مؤتمر صحفي على انه بعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق المبدئي مع الحكومة على منح الاكراد الحكم الذاتي والغاء القوانين التي اضرت بالكرد[٤٥]، وشهد ٢٤حزيران اعلان مسعود البارزاني موافقة الحكومة على اجراء انتخابات حرة في كردستان العراق[٤٦]، وكانت الحكومة قد اشارت الى انه سيتم الاعلان عن نتائج المفاوضات، ومن خلال مقال نشرته جريدة الثورة بعنوان "نتائج الحوار الايجابي مع وفد الاحزاب الكردية تعلن خلال الايام القليلة القادمة" اكد المقال على ان

الحوارات كانت ايجابية فيما يخص تطوير الحكم الذاتي في كردستان العراق وان الحكومة تمكنت من التوصل الى نتائج ايجابية بذلك الخصوص وهو ما سيتم الاعلان عنه قريبا[٤٧].

استمرت المفاوضات في جولتها الثانية والتي دامت (٤٢) يوما، دأب الخلاف داخل الجبهة الكردستانية فيما يخص صيغة الاتفاق مع الحكومة التي ايدها البارزاني ورفضها الطالباني، لتعلن الجبهة الكردستانية في ٢ تموز ١٩٩١، انها سترسل وفداً الى بغداد لمواصلة تعديل صيغة الاتفاق، ليعلن مسعود البارزاني ٦ تموز ان هذه الجولة ستكون الاخيرة، مقدماً في العاشر من ذات الشهر مقترحات وسط فيما يخص وضع كركوك وبعض المناطق، التي كانت سبباً بعدم التوصل لاتفاق نهائي[٤٨]، لتنتهي بالفشل ولأسباب متعددة أهمها: ان الحكومة بمجرد ان استطاعت من السيطرة على زمام الامور في اغلب المحافظات اخذت ترفض المطالب الكردية فيما يخص تطوير وتوسيع الحكم الذاتي من جهة، وارتفاع سقف المطالب الكردية خاصة فيما يتعلق بتحديد حدود منطقة الحكم الذاتي وكركوك من جهة اخرى، فضلاً عن عدم جدية الحكومة في اقامة نظام ديمقراطي يراعي مبادئ حقوق الانسان، الامر الذي جعل الكرد يفكرون بالاستفادة من الملاذ الآمن الذي منحهم حرية اكبر بالحركة والعمل داخل كردستان العراق[٤٩]، وفي هذا الاتجاه أكد فريد اسسرد مدير مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ان الولايات المتحدة الامريكية وخلال تلك المفاوضات، كانت تمارس نوع من الضغط على الزعماء الكرد من اجل انهاء التفاوض مع الحكومة مقابل تقديم المزيد من الدعم والاسناد للكرد في كردستان العراق، اذ كان الاتحاد الوطني الكردستاني مصراً على انهاء المفاوضات، في حين ان الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يعمل على أدامتها واستمرارها[٥٠]، وهنا يمكن ان نشير الى ان المفاوضات التي اجرتها الاحزاب الكردية، اظهرت ان الاتحاد الوطني الكردستاني لم يكن مؤمناً بها وبالخطوات التي سعت الحكومة العراقية لتحقيقها كونه غير مقتنع بها منذ البداية، الامر الذي اعاق نجاحها. فضلاً عن التدخل الامريكي والوعود التي قطعتها للكرد، التي يصفها البعض، بفرض واقع التقسيم للعراق من خلال عزل المحافظات الشمالية ومنع أي تواصل مع بغداد، وإجبار المفاوض الكردي على ترك التفاوض مع الحكومة العراقية[٥١]، الا انه ورغم حجم التدخلات الاقليمية والدولية في المسألة الكردية كان لزاماً على الحكومة العراقية استغلال تلك الفرصة للتسوية وعدم التفريط

بها باعتبارها الجهة التي يقع عليها العبء الاكبر في استيعاب الكرد، وإنها حالة عدم الثقة بين الجانبين التي ولدتها سنوات طوال من الخلاف تارة والقتال تارة اخرى.

قامت الحكومة العراقية بردة فعل جراء إنهاء المفاوضات من قبل الكرد، واعتراضاً على قرار الملاذ الآمن، بسحب الادارات المركزية للحكومة العراقية (موظفين ودوائر) من محافظات اربيل ودهوك والسليمانية، في محاولة منها لخلق حالة من الفوضى والفراغ للسطات الشرعية والتنفيذية ودعت الموظفين في تلك المحافظات الى الالتحاق بالدوائر الحكومية في كركوك وصلاح الدين والموصل وغيرها من المدن التي كانت خاضعة لسيطرتها، الا ان اغلب الموظفين كانوا قد امتنعوا من الالتحاق بوظائفهم هناك، اذ كان هدف الحكومة هو احراج الزعماء الكرد بما قد يسببه سحب الادارات من تدهور للأوضاع في كردستان العراق، التي اتبعته بعدم دفع الرواتب للموظفين والمتقاعدين في تلك المحافظات، وفرضها حصاراً اقتصادياً، من خلال عدم السماح بإدخال اي من السلع والمواد الغذائية، وهو ما تسبب بارتفاع الاسعار وانتشار الفقر والجوع والامراض[٥٢]، كانت الحكومة تأمل من خلال الحصار على كردستان ان يعاود الكرد من جديد للتفاوض معها من موقع ضعف[٥٣]، يؤكد سعدي احمد بيره مسؤول العلاقات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني، ان سحب الادارة المركزية كان فرصة ثمينة للكرد، رغم انها تسببت بعبء كبير على الكرد، الا انها مكنتهم من الاعتماد على انفسهم في ادارة كردستان العراق، ويشير ان للتجار الكرد دور كبير في تلك المدة من خلال التبرع بالأموال خاصة في مجال التربية والصحة[٥٤]، اذ لا أحد ينكر صعوبة الاوضاع والحياة في المناطق الكردية انذآك، وهي تتعرض لحصار من الحكومة المركزية، فضلاً عن قلة الموارد وضعف الامكانيات في ظل الظروف داخل كردستان.

استطاع الكرد الصمود امام الاجراءات الحكومية آنفة الذكر، متحمسين لملء الفراغ الاداري الذي خلفته الحكومة، مستغلين تلك الاوضاع لوضع اسس الحكم الذاتي في كردستان العراق، والتي توجت بانتخابات برلمان كردستان في ١٩ ايار١٩٩٢ ليتولى مهام السلطة التشريعية، وفقاً لقانون انتخاب المجلس الوطني الكوردستاني رقم (١) بتاريخ ٨ نيسان١٩٩٢ الصادر من قبل الجبهة الكردستانية[٥٥]، والتي اسفرت عن فوز الحزبين الرئيسيين فقط، وإخفاق معظم الاحزاب المنافسة الاخرى بسبب ما اشترطه القانون الانتخابي فيما يخص تجاوز نسبة ٧%[٥٦]، وكما موضح بالجدول في ادناه[٥٧].

(جدول القوائم المشاركة والفائزة في انتخابات المجلس الوطني الكردستاني عام ١٩٩٢ وعدد المقاعد التي حصلت عليها)

التسلسل	اسم القائمة الانتخابي	عدد الاصوات	عدد المقاعد
١	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	٨٧٩،٤٣٧	٥١
٢	الاتحاد الوطني الكوردستاني	٨٣٣،٤٢٣	٤٩
٣	الحركة الاسلامية	١٠٨،٤٩	٠
٤	الحزب الاشتراكي الكوردستاني	٨٨٢،٢٤	٠
٥	الحزب الشيوعي	١٢٣،٢١	٠
٦	حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني	٩٠٣،٩	٠
٧	الديمقراطيين المستقلين	٥٠١	٠

بعد اتمام عملية انتخاب المجلس الوطني الكردستاني، تم عقد اول اجتماع له في ٤ حزيران١٩٩٢، تم انتخاب جوهر نامق سالم رئيساً للبرلمان عن الحزب الديمقراطي الكردستاني محمد توفيق رحيم نائباً له عن الاتحاد الوطني الكردستاني[٥٨]، وفي ٥ تموز١٩٩٢ تم تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة فؤاد معصوم عن الاتحاد الوطني الكردستاني ضمت خمس عشرة وزارة، منها وزارة البيشمركة، وفق مبدأ المناصفة ما بين الحزبين الرئيسيين، والتي تولت مهام السلطة التنفيذية، دون اشراك أي من الاحزاب والقوى الاخرى التي شاركت في الانتخابات. ليبقى الوضع السياسي والإداري في كردستان العراق خاضعاً لسيطرة وسطوة الحزبين الرئيسيين رغم تعدد الاحزاب[٥٩].

نجح الكرد في تحقيق كل ذلك، رغم معارضة دول الجوار التي تكن على استعداد تام لتقبل الاستقلالية الكردية في العراق، فضلاً عن قلة خبرة الكرد في مجال الانتخابات والادارة، ناهيك عن الامكانيات المحدودة[٦٠]، الا ان دعم الدول الاجنبية كان مسانداً لتلك الانتخابات، اذ يجد سرهنگ حميد البرزنجي، ان دعم ومساندة الحكومات الاجنبية والدعم الدولي وان كان من خلال منظماتها وجمعياتها غير الحكومية اسهم في انجاح عملية الاقتراع، بعدما تكفلت بإرسال المراقبين والمختصين في مجال الانتخابات، فضلا عن المستلزمات الضرورية بعملية الاقتراع مثل الاوراق والحبر الانتخابي[٦١]، ومن المفيد ان نذكر انه وقبيل اجراء عملية

الاقتراع كانت الجبهة الكردستانية قد وجهت دعوة لرئيس المجلس الوطني العراقي في بغداد سعدون حمادي، لحضور الانتخابات ومراقبتها من قبل ممثلين عن المجلس الوطني، الا ان الاخير رفض ذلك ووصف انتخابات الاقليم بغير الشرعية، فضلاً عن رفض الحكومة التي عَدتها بغير القانونية[٦٢]. وبهذا الخصوص يجد مكرم الطالباني، كان على الحكومة ومن اجل تحييد التدخل الخارجي في كردستان العراق، وإعادة وضع المسألة الكردية على المسار الصحيح، من خلال عَّد ان ما جرى في كردستان العراق من انتخابات حدث وشأن عراقي داخلي، مع ضرورة اصدار الحكومة العراقية قراراً يقضي بشرعية الانتخابات والقبول بنتائجها[٦٣].

برر بعض الكتاب الكرد وصف الحكومة العراقية الانتخابات في كردستان وما أنتجته من مؤسسات بغير الشرعية بثلاث مبررات[٦٤]، اذ يجد الدكتور محمود عثمان ان التجربة الانتخابية رغم انها جيدة كونها اتاحت للمواطن الكردي انتخاب ممثليه، الا ان اجراء الانتخابات في ظل ذلك الصراع، وانتشار السلاح، لم يبقِ للنتائج قيمة لما لذلك من تأثير على مجرى الانتخابات، وهو ما ادى الى الغاء تلك النتائج والقبول بمبدأ المناصفة بين الحزبين[٦٥]. واجه الكرد عدم رغبة دول الجوار وبعض الدولة الاقليمية فيما يخص تطور الاحداث، والتي وصفتها بعملية استقلال لكردستان عن العراق، بإعلان الكرد مراراً وتكراراً أن كردستان ستبقى ضمن اطار العراق الموحد. الا انه ورغم ذلك ان تلك الاجراءات اخذت تُفسر على ان الحكومة العراقية هي من احدثتها وتسببت بها بعدما سحبت الادارات المركزية، مما شجع الكرد بالاعتماد على انفسهم في ادارة المناطق في كردستان تحت حالة الضغط الاداري والاقتصادي، لتسهم تلك الاحداث بخلق المزيد من الحجج للأطراف الاقليمية والدولية للتدخل في كردستان العراق وهذا ما سوف يتضح لنا من خلال هذه الدراسة.

اسهم اندفاع دول التحالف الدولي للوقوف الى جانب الكرد في العراق وتوفير نوع من الحماية الخاصة لهم، وهو ما استثمره الكرد بإجراء الانتخابات في كردستان، بداية لتحقيق الحكم الذاتي للكرد، رغم ان الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية، كانت شديدة الحرص على ان لا تنتهي تلك التجربة بالانفصال، وهو ما اشترطته على الكرد، ناهيك عن وقوف الدول الغربية الاخرى بالضد من اي محاولة للانفصال[٦٦]، ورغم ذلك رافق اول تجربة انتخابية للأحزاب الكردية العديد من المشاكل، خاصة فيما يتعلق بالنتائج، واعتراض الاحزاب

بعضها على بعض الاخر، وتبادل الاتهامات بالتزوير، اذ يشير اعضاء في الاتحاد الوطني الكردستاني الى حدوث تزوير واسع النطاق ومفضوح في مناطق اربيل ودهوك، وان سامي عبد الرحمن عضو المكتب السياسي للبارتي كان قد شهد بذلك في احدى الاجتماعات التي عقدت بين الطرفين[٦٧]. كما ويجد البعض من الشخصيات السياسية الكردية ومنهم كاوه محمود سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني، ان تجربة الانتخابات والحكومة في كردستان العراقي عام ١٩٩٢ ورغم ما رافقها من اخطاء، الا انها كانت بداية لخطوة مهمة نحو المؤسساتية والديمقراطية التي بحاجة الى المزيد من التراكم والخبرة لتطويرها[٦٨]، انتهت تلك الخلافات باتفاق كلا الحزبيين الرئيسيين، بتقاسم السلطة فيما بينهما بالتساوي بغض النظر عن نتائج الانتخابات، الامر الذي يعكس تفرد الحزبين بالسلطة داخل كردستان وتجاهل رغبات المواطنين ممن كان يرغب بترشيح عناصر من خارج تلك الاحزاب المسيطرة على الساحة الكردية، وعلى اثر ذلك تم الاتفاق على اختيار الوزير من حزب ووكيله من الحزب الاخر، الا ان الغريب بالموضوع هو ان الاثنين يتمتعون بنفس الصلاحيات[٦٩]، وهو ما يؤكد هشاشة التجربة في كردستاني من الناحيتين الإدارية والتنظيمية. أسهمت الانتخابات في تشكيل برلمان وحكومة وقوة عسكرية مستقلة عن بغداد، هو ما عزز دور الهوية القومية الكردية بشكل اكبر، لتصبح كردستان العراق ولأول مرة خاضعة لسلطة وحكومة كردية[٧٠].

الخاتمة

حاول الكرد ولسنوات الطوال من الصراع مع الحكومات العراقية المتعاقبة خلال القرن العشرين الحصول على وضع اداري خاص لكردستان العراق، وعليه بدأت المسألة الكردية تأخذ منحناً آخر كلما اشتد ذلك الصراع، ومع انطلاق الشرارة الاولى من الانتفاضة الكردية وضعف سيطرة الحكومة المركزية على الاوضاع بكردستان العراق، وما رافق تلك الانتفاضة وما تبعها اخذت المطالب الكردية تتصاعد، ليجد الكرد دعماً دولياً طالما تمنوه لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية والادارية والاقتصادية، اعادة الامل لتحقيق احلامهم السابقة بإقامة برلمان وحكومة محلية بكردستان العراق. اذ اسهمت الهجرة المليونية للكرد تجاه تركيا وايران الى لفت انتباه واهتمام وسائل الاعلام العالمية التي كان لها الأثر الابرز تدخل الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى في مساعدة الكرد، وقرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٨٨) وما ترتب عليه من تحديد منطقة (الملاذ الآمن) وتشكيل قوة المطرقة المتأهبة، فضلاً عن

انسحاب الحكومة العراقية من كردستان العراق بعد قرار (سحب الادارات المركزية)، كلها كانت عناصر واسباب مشجعة لإقامة التجربة البرلمانية بكردستان.

حققت التجربة البرلمانية للكرد انجازات متعددة، اهمها الخبرة التي اكتسبها الكرد منذ عام ١٩٩٢، على المستوى الاداري والسياسي، الذي مهد لكردستان انفتاحاً أوسع على المستوى الاقليمي والدولي، ليستفيد الكرد من كل ذلك في تحقيق المزيد من المكاسب القومية حتى بعد عام ٢٠٠٣.

Abstract

The Parliamentary Experience in Iraqi Kurdistan in 1992: Reasons and Consequences

Keywords: experience, parliamentarism, Kurdistan

Research extracted from a doctoral thesis

Ayman Abed Aoun Rahman Idris Salih

Diyala University/College of Law and Political Science Diyala University/College of Education for Human Sciences

The events that took place in Iraq at the beginning of the nineties of the twentieth century represented the beginning of a new phase in Iraqi Kurdistan. The Iraqi invasion of Kuwait on August 2, 1990 triggered internal events that resulted from that invasion of Iraq, the most important of which was the outbreak of a popular uprising in 1991 against the Iraqi government in many provinces, including Erbil, Sulaymaniyah and Dohuk. These events were a new incentive for the Kurds to obtain a special kind of government in Iraqi Kurdistan, as Kurdistan is witnessing a state of instability due to the outbreak of the popular uprising in 1999, and the subsequent governmental response that ended with the migration of two million Kurds to Turkish and Iranian lands under difficult environmental and economic conditions. Iraqi Kurdistan was under the influence of regional states and international interests. In light of these developments, the Kurds were able to achieve important gains for Kurdistan in accordance with constitutional provisions and in a legal form, which the Kurds started by holding elections, establishing a parliament (the Kurdistan National Council) and forming a local government within Iraqi Kurdistan, completely independent of the Iraqi government.

الهوامش

١- لا يمكن للباحث الخوض بأسباب الغزو وماهية النتائج التي ترتبت عليها، كون الدراسة تصب في مجال آخر وسنكتفي بما يتصل وموضوع البحث. ويمكن للقارئ الاطلاع على تلك الاحداث مراجعة: شامل عبد القادر، بداية النهاية صدام وغزو الكويت اللغز العظيم، ط٢، دار ومكتبة المجلة، بغداد، ٢٠١٨.

٢- أوفرا بينغيو، كرد العراق دولة داخل دولة، تر: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٦٢.

٣- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص٧٤؛ عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص٧٥.

٤- أوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ص٢٦٣.

٥- "الثورة"(جريدة) بغداد، ١٧/ اذار/ ١٩٩١.

٦- المصدر نفسه.

٧- مكرم جمال محمد علي الطالباني ولد بمدينة كفري التي كانت تابعة انذآك للواء كركوك في ١٢ نيسان١٩٢٣، بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية أكمل دراسته الجامعية في كلية الحقوق بجامعة بغداد عام ١٩٤٦ وعمل محامياً، تبنى مكرم الطالباني الفكر الشيوعي والتي تعرض بسببه الى الاعتقال والسجن والاقامة الجبرية خلال الحكم المالكي للعراق، وبعد قيام الحكم الجمهوري تم تعيينه مديراً عاماً لشركة صناعة السجائر وبعدها مفتشاً عاماً في وزارة الزراعة، تم اعتقاله من جديد بعد انقلاب شباط١٩٦٣ وحكم عليه بالسجن، وبعد تشكيل الجبهة الوطنية بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي عام ١٩٧٢، شغل مكرم الطالباني منصب وزير الري للمدة ١٩٧٢-١٩٧٧، ومن ثم وزيراً للنقل حتى عام ١٩٧٨، وبسبب تجدد الصراع الشيوعي البعثي قد استقالته ١٩٧٩، وخلال عقد الثمانينات والتسعينات عملت الحكومة العراقية على الاستفادة منه كحلقة وصل مع الكرد في كردستان العراق. للمزيد ينظر: احمد علي سبع الربيعي، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣-١٩٧٩)، ط١، دراسات للشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٨.

٨- لقاء اجراه الباحث مع مكرم طالباني، السليمانية، ٢٢ كانون الثاني٢٠١٩.

٩- جورج هربرت ووكر بوش (الأب) ولد عام ١٩٢٤، ينتمي الى الحزب الجمهوري وبعد ان خدم في البحرية الامريكية شغل العديد من المناصب ليفوز بعدها في الانتخابات ليصبح عضوا في الكونجرس الامريكي عام ١٩٦٦، ومن ثم سفيراً للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٦ اصبح بوش الاب مديراً للمخابرات المركزية الامريكية، ليشغل بعدها منصب نائب الرئيس الامريكي للمدة ١٩٨٠-١٩٨٤، ليصبح بعدها رئيساً للولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٩٨٩-١٩٩٣، توفي عام ٢٠١٨. ينظر: Meacham, J. "Destiny and Power: The American Odyssey of George Herbert Walker Bush", Random House Trade Paperbacks, (2016).

١٠- نقلا عن: جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية، تر: مجدي شرشر، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩،** ص٦٣٥.

١١- أوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ص٢٦٢.

١٢- نجيب الصالحي، الزلزال: ماذا حدث في العراق بعد الانسحاب من الكويت، مطبعة خاك، السليمانية، ٢٠٠٠، ص٣١٨-٣١٩.

١٣- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية- ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتعليق: ماجد شبر، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص١٦٨.

١٤- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٣، ط، ١مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٢٦-٤٢٧.

١٥- أوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ص٢٦٤.

١٦- ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية: العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، تر: خليل الجيوسي، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٣٥-٣٣٦.

١٧- ماجد الماجد، انتفاضة الشعب العراقي، ط١، دار الوفاق للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٧٧.

١٨- شيركو كرمانج، الهوية والامة في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٢٨.

١٩- موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الامارات للدراسات، الامارات، ٢٠٠١، ٩٥.

٢٠- صلاح رشيد، حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال طالباني.. رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام، تر: شيرزاد شيخاني، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨، ص٤٢٦.

٢١- نقلاً عن: وضاح مهدي، المسألة الكردي في العراق.. رحلة الدم والبارود، ط١، جيكور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٦.

٢٢- للمزيد عن عمليات الاغاثة وتقديم المساعدات للكرد، التي تناولها الكونجرس الامريكي في جلسات الاجتماع والتقارير ومشروعات القوانين، ينظر: ماريانا خارواكي، المصدر السابق، ص٥٤٧-٥٧٢.

٢٣- جزا توفيق طالب، المعوقات الجيوبولتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص٤٢٥.

٢٤- آسا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، المراجعة العامة: احسان عبد الهادي الجرجفجي، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣، ص١٠٤.

٢٥- صدر القرار عن مجلس الامن الدولي في جلسته المرقمة (١٩٨٢) في ٥ نيسان١٩٩١، اذ تم ذكر اسم الكرد لأول مرة في وثيقة صادرة عن مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة، ومثلت بداية لإعادة المسألة الكردية الى الساحة السياسية والامنية الدولية، وكانت نتيجة لما تعرض اليه الكرد من قمع بعد الانتفاضة ونزوح جماعي، فضلا عن ما قدموه ممثلون الدائمون لكل من تركيا وفرنسا والجمهورية الاسلامية الايرانية لدى الامم المتحدة، المطالبين بوضع حد لما يجري في العراق وتأثيره على دول المنطقة وسلامتها الاقليمية. للمزيد ينظر: سرهنگ حميد البرزنجي، انتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) ط١، هەولێر ، ٢٠٠٢، ص٢٨٥-٢٨٧؛ أوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ٢٦٦؛ موسى السيد علي، المصدر السابق، ص٩٨.

٢٦- منطقة الملاذ الآمنة: برز كمفهوم جديد في السياسة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، وكان العراق من أوائل الدول التي طبق عليها هذا المفهوم بسبب عدم الوصول لوقوع كارثة انسانية وهو وسيلة وجدتها بعض الدول لكي لا يُعد تدخلاً من قبل دولة اجنبية في الشؤون الداخلية لدول اخرى، للمزيد ينظر: احمد اللامي، ضوء على تجربة المنطقة الامنة في شمال العراق، بحث منشور في مجلة دراسات عراقية، بيروت، السنة الثالثة، العدد ٦، ١٩٩٨، ص٤١.

٢٧- للمزيد عن عملية توفير الراحة ينظر: Gerard Chaliand, "The Kurdish tragedy", London, New jersey: 1994. P 97.

٢٨- نسرين احمد عبد الله الجاف، التجربة البرلمانية في اقليم كردستان العراق (١٩٩١-١٩٩٨)، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ٢٠٠٥، ص٨١-٨٤.

٢٩- علي هاشم عبد الله، السياسة الخارجية التركية حيال العراق بعد احداث اب عام١٩٩٠وافاق المستقبل، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ٢٠١١، ص٢٠٠-٢٠١.

٣٠- لقاء اجراه الباحث مع الفريق الركن المتقاعد نجيب الصالحي في منزله ببغداد بتاريخ ٢١ تموز٢٠٢٠.

٣١- جيمس بيكر، المصدر السابق، ص٦٤٠.

٣٢- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٧٩-٤٨٠.

٣٣- "الثورة"، العدد ٧٦١٠، ١ ايار ١٩٩١.

٣٤- المصدر نفسه، العدد ٧٦١١، ٢ ايار ١٩٩١.

٣٥- شيركو كرمانج، المصدر السابق ، ص٢٢٩-٢٣٠.

٣٦- برزان ابراهيم الحسن، ولد في تكريت ١٩٥١ وهو اخ غير شقيق لرئيس الجمهورية العراقية انذآك، لعب ادوار مهمة في السلطة منذ احكام حزب البعث سيطرته على العراق، تولى مسؤوليات أمنية حساسة منها رئيساً لجهاز المخابرات مارس خلالها شتى انواع الظلم بحق المعارضين للنظام البائد، وعمل سفيراً للعراق في الأمم المتحدة بجنيف، القي القبض عليه في نيسان ٢٠٠٣، وتم تنفيذ حكم الاعدام بحقه عام ٢٠٠٧، بعد ادانته بارتكاب جرائم ضد الانسانية من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا، لمزيد ينظر: هادي حسن عليوي، رجالات العهد الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين، مكتبة المجلة، بغداد، ٢٠١٨، ص٥٨١-٥٨٩.

٣٧- مارست الجبهة الكردستانية خلال المدة (اذار ١٩٩١- ايار ١٩٩٢) السلطة الفعلية في كردستان العراق، وكان ابرز مظاهر تلك السلطة، ممارستها للسلطة القضائية من خلال تشكيل المحاكم، ينظر: محمد صابر كريم، التعددية السياسية وأثرها على السلطة التشريعية في اقليم كردستان /العراق، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٢، ص١٨٥-١٨٦.

٣٨- صلاح رشيد، المصدر السابق ، ص٤٢٧-٤٢٨.

٣٩- موسى السيد علي، المصدر السابق، ص١٠٠.

٤٠- لقاء اجراه الباحث مع الدكتور محمود عثمان، اربيل، ١٨ اذار ٢٠١٩.

٤١- حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص٤٢٨.

٤٢- ارشيف وثائق مركز ژين للتوثيق والدراسات (م. ژ.ل)، السليمانية، وحدة الوثائق، وثائق الجبة الكردستانية، نص مشروع الجبهة الكردستانية للحكم الذاتي لإقليم كردستان، حصل الباحث على نسخة منها.

٤٣- "الثورة"، العدد ٧٦٢٥، ١٩ ايار ١٩٩١.

٤٤- المصدر نفسه، العددان ٧٦١٧ و ٧٦١٩، في ٩ ايار ١٩٩١ و ١٢ ايار ١٩٩١.

٤٥- المصدر نفسه، العدد ٧٦٢٥، ١٩ ايار ١٩٩١.

٤٦- موسى السيد علي، المصدر الاسبق، ص١٠١.

٤٧- نقلاً عن: "الثورة"، العدد ٧٦٢٧، ٢١ ايار ١٩٩١.

٤٨- للمزيد ينظر: موسى السيد علي، المصدر الاسبق، ص١٠٢.

٤٩- حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص٤٣٢.

٥٠- لقاء اجراه الباحث مع السيد فريد اسسرد، مدير مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٣ كانون الثاني٢٠١٩.

٥١- عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة السادسة والعشرون، العدد ١٦١، ٢٠٠٣، ص٦٤.

٥٢- حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص٤٣٢-٤٣٣.

٥٣- أوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص٢٦٧-٢٦٨.

٥٤- لقاء اجراه الباحث مع السيد سعدي احمد بيره مسؤول مكتب العلاقات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني، اربيل، ١٧ شباط٢٠١٩.

٥٥- تضمن القانون الذي اصدرته الجبهة الكردستانية احدى وستين مادة، موزعة على سبعة ابواب، اكد الباب الاول الى تكوين المجلس الوطني الكردستاني، وقسم الباب الثاني الى ثمانية فصول، تضمنت توضيح اللجان والمناطق الانتخابية وموعد اجراء الانتخابات وشروط المرشحين وآلية الترشح وكيفية اجراء عملية الاقتراع، وتناول الباب الثالث شروط عضوية المجلس، وتضمن الباب الرابع عمل المجلس، وحدد الباب الخامس مهام وصلاحيات اعضاء المجلس، واشار الباب السادس لجرائم الانتخابات، ليختم القانون في الباب السابع الاحكام المتفرقة. للمزيد ينظر: نص قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢، قانون انتخاب المجلس الوطني لكوردستان العراق، وثيقة منشورة حصل الباحث على نسخة منها؛ محمد صابر كريم، المصدر السابق، ص١٩٥-١٩٦.

٥٦- مثلت تلك النسبة اجحاف لعدد من الاحزاب المشاركة في تلك الانتخابات، وان تضمينها في القانون لم يكن جزافاً، بغية تخفيف التعددية المفرطة والتي قد تؤدي الى انهيار الحكومة بسبب عدم التوافق، مما جعلها تشكل عائقاً للفوز الاحزاب الاخرى خاصة حديثة التأسيس، والتي على اثرها تم تفرد الحزبين الرئيسيين في المجلس الوطني الكردستاني. للمزيد ينظر: سرهنگ حميد البرزنجي، المصدر السابق، ص٣١٦-٣١٨.

٥٧- نقلاً عن: هناء فاضل عبيد، دور الاحزاب والقوى الكردستانية في المسار الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية،(رسالة ماجستير)، ٢٠١٣، ص٤٣.

٥٨- يوسف محمد صادق، المتغيرات في الواقع السياسي لإقليم كردستان العراق، السليمانية: جامعة السليمانية، قسم العلوم السياسية، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، ٢٠١٤، ص١٦.

٥٩- عابد خالد رسول، الفراغ الدستوري في اقليم كردستان_ العراق، بحث منشور في مجلة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع تحت عنوان "النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل"، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١٣، ص١٤٠؛ أوفرا بينغيو، المصدر السابق ، ص٢٧٠.

٦٠- ينظر: بدران احمد حبيب، هەڵبژاردنە كانى ١٩ ى ئايار بەڵگەو دەستهاوێژ، چاپى پە كەم، چاپخانەى ومزارەتى رۆشنبيرى ١٩٩٨، ل ل ٨-٩؛ وضاح مهدي، المصدر السابق، ص٨٠؛ أوفرا بينغيو، المصدر السابق، ص٢٦٩؛ موسى السيد علي، المصدر السابق، ص١٠٦-١٠٧.

٦١- سرهنگ حميد البرزنجي، المصدر السابق، ص٢٩٠.

٦٢- نسرين احمد عبد الله الجاف، المصدر السابق، ص١٣٢.

٦٣- مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، المجلد الثاني، مراجعة: عثمان محمد هورامي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١٠، ص٦٢٣.

٦٤- المبرر الاول: مبدأ سيادة العراق، كون الكرد لم يعلنوا الانفصال عن العراق، الثاني: سابقة اتفاقية اذار١٩٧٠ التي نصت على اجراء الانتخابات في كردستان، والثالث: حكومة الامر الواقع وهو ما يبرر اتمام عملية ملئ الفراغ الذي خلف قرار الحكومة العراقية بسحب الادارات المركزية من كردستان العراق. للمزيد عن المبررات الثلاث ينظر: سرهنگ حميد البرزنجي، المصدر السابق، ص٢٩٢-٢٩٧.

٦٥- لقاء اجراه الباحث مع الدكتور محمود عثمان، اربيل، ١٨ اذار٢٠١٩.

٦٦- حامد محمود عيسى، المصدر السابق ، ص٤٣٣.

٦٧- صلاح رشيد، المصدر السابق ، ص٤٥٥.

٦٨- لقاء اجراه الباحث مع السيد كاوه محمود سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني، اربيل، ١٨ شباط٢٠١٩.

٦٩- وضاح مهدي، المصدر السابق ، ص٨١.

٧٠- السيد عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الاكراد دراسة حالة) ١٩٨٨-١٩٩٦، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٦.

قائمة المصادر

الوثائق:

- ارشيف مركز ژين للتوثيق والدراسات (م. ژ. ل)، السليمانية.

الرسائل والاطاريح الجامعية:

- علي هاشم عبد الله، السياسة الخارجية التركية حيال العراق بعد احداث اب عام١٩٩٠وافاق المستقبل، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ٢٠١١.
- نسرين احمد عبد الله الجاف، التجربة البرلمانية في اقليم كردستان العراق (١٩٩١-١٩٩٨)، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، ٢٠٠٥.
- هناء فاضل عبيد، دور الاحزاب والقوى الكردستانية في المسار الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية،(رسالة ماجستير)، ٢٠١٣.
- يوسف محمد صادق، المتغيرات في الواقع السياسي لإقليم كردستان العراق، السليمانية: جامعة السليمانية، قسم العلوم السياسية، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، ٢٠١٤.

المصادر باللغة العربية والمترجمة:

- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
- احمد علي سبع الربيعي، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣-١٩٧٩)، ط١، دراسات للشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٨.

- آسا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، المراجعة العامة: احسان عبد الهادي الجرجفجي، دار المرتضى، بغداد، ٢٠١٣.
- أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية- ديمقراطية أم تقسيم، تر: رمزي ق. بدر، مراجعة وتعليق: ماجد شبر، ط١، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥.
- أوفرا بينغيو، كرد العراق دولة داخل دولة، تر: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤.
- جزا توفيق طالب، المعوقات الجيوبولتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥.
- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، تر: مجدي شرشر، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٣، ط، ١مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- سرهنگ حميد البرزنجي، انتخابات إقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) ط١، هەولێر ، ٢٠٠٢.
- السيد عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الاكراد دراسة حالة) ١٩٨٨-١٩٩٦، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- شامل عبد القادر، بداية النهاية صدام وغزو الكويت اللغز العظيم، ط٢، دار ومكتبة المجلة، بغداد، ٢٠١٨.
- شيركو كرمانج، الهوية والامة في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.
- صلاح رشيد، حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال طالباني.. رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام، تر: شيرزاد شيخاني، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨.

- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، المصدر السابق، ص٧٤؛ عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦.
- ماجد الماجد، انتفاضة الشعب العراقي، ط١، دار الوفاق للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١.
- ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية: العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، تر: خليل الجيوسي، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣.
- محمد صابر كريم، التعددية السياسية وأثرها على السلطة التشريعية في اقليم كردستان /العراق، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٢.
- مكرم الطالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، المجلد الثاني، مراجعة: عثمان محمد هورامي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١٠.
- موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الامارات للدراسات، الامارات، ٢٠٠١.
- نجيب الصالحي، الزلزال: ماذا حدث في العراق بعد الانسحاب من الكويت، مطبعة خاك، السليمانية، ٢٠٠٠.
- هادي حسن عليوي، رجالات العهد الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين، مكتبة المجلة، بغداد، ٢٠١٨.
- وضاح مهدي، المسألة الكردي في العراق.. رحلة الدم والبارود، ط١، جيكور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

البحوث:

- احمد اللامي، ضوء على تجربة المنطقة الامنة في شمال العراق، بحث منشور في مجلة دراسات عراقية، بيروت، السنة الثالثة، العدد ٦، ١٩٩٨.
- عابد خالد رسول، الفراغ الدستوري في اقليم كردستان_ العراق، بحث منشور في مجلة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع تحت عنوان "النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل"، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، ٢٠١٣.

- عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة السادسة والعشرون، العدد ١٦١، ٢٠٠٣.

الجرائد:

- "الثورة"(جريدة) بغداد.

المصادر باللغة الانكليزية:

- Meacham, J. "Destiny and Power: The American Odyssey of George Herbert Walker Bush", Random House Trade Paperbacks, (2016).
- Gerard Chaliand, "The Kurdish tragedy", London, New jersey: 1994.

المصادر باللغة الكردية:

- بدران احمد حبيب، هەڵبژاردنە كانى ١٩ ى ئايار بەڵگەو دەستهاوێژ، چاپى پە كەم، چاچخانەى وەزارەتى رۆشنبيرى ١٩٩٨.

المقابلات الشخصية:

- المقابلة الشخصية مع الدكتور محمود عثمان، اربيل، ١٨ اذار٢٠١٩.
- المقابلة الشخصية مع السيد سعدي احمد بيره مسؤول مكتب العلاقات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني، اربيل، ١٧ شباط٢٠١٩.
- المقابلة الشخصية مع السيد فريد اسسرد، مدير مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٣ كانون الثاني٢٠١٩.
- المقابلة الشخصية مع السيد كاوه محمود سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني، اربيل، ١٨ شباط٢٠١٩.
- المقابلة الشخصية مع الفريق الركن المتقاعد نجيب الصالحي في منزله ببغداد بتاريخ ٢١ تموز٢٠٢٠.
- المقابلة الشخصية مع مكرم طالباني، السليمانية، ٢٢ كانون الثاني٢٠١٩.